الأمم المتحدة
A/HRC/43/8/Add.1
الجمعية العامة
Distr.: General
19 February 2020
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والأربعون
24 شباط/فبراير – 20 آذار/مارس 2020
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

فيجي

إضافة

آراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

1- تحيط جمهورية فيجي (’فيجي‘) علماً على النحو الواجب بالتوصيات المقدمة إليها في الجولة الثالثة من استعراض حالتها خلال الدورة الرابعة والثلاثين للفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2019.

2- ووفقاً للفقرتين 27 و32 من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 والفقرة 16 من مرفق القرار 281/65، تقدم فيجي في هذه الإضافة معلومات عن موقفها بشأن التوصيات المقدمة إليها، ولا سيما الواردة في الفرع المتعلق بتلك التي ’ستنظر‘ فيها من مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (’مشروع التقرير‘) ابتداءً من الفقرة 140 (انظر الوثيقة A/HRC/WG.6/34/L.5، الفقرات من 140 إلى 140-55).

3- وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، أبلغت فيجي الفريق العامل أثناء اعتماد مشروع التقرير أنها تؤيد 187 توصية من التوصيات المقدمة إليها وعددها 242. وأعربت فيجي أيضاً عن سرورها لأن عدد الدول المشاركة في الاستعراض الدوري الشامل لحالتها تضاعف منذ الجولة الثانية من الاستعراض، ولأنها تلقت، بالمقارنة مع الجولتين السابقتين، عدداً أكبر من التوصيات بشأن تغير المناخ والتصدي للكوارث، وحقوق الإنسان، ومن الأسئلة بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

* لم تُحرَّر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.

4- وأخيراً، أشارت فيجي إلى أنها ستقدم في مرحلة لاحقة رداً بشأن 55 توصية من التوصيات التي بقيت عالقة، إذ يلزمها إما التشاور بشأنها مع المؤسسات المستقلة ذات الصلة، أو إحالتها إلى الوكالات الحكومية المعنية التماساً لرأيها ومشورتها.

5- وتقدم هذه الإضافة موقف فيجي/ردودها فيما يتعلق بالتوصيات الـ 55 التي بقيت عالقة. وتوخياً للوضوح، ترد التوصيات تبعاً لترتيبها في مشروع التقرير (A/HRC/WG.6/34/L.5، الفقرات من 140 إلى 140-55).

التوصية	*موقف فيجي*	*التعليقات*
140-1[1]	مقبولة	
140-2[2]	أحيط بها علماً	في الجولة الأولى من الاستعراض الدوري الشامل في عام 2010، التزمت فيجي بالتصديق على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية التسع لحقوق الإنسان بحلول عام 2020. وفي عام 2019، أوفت فيجي بهذا الالتزام بتصديقها على الاتفاقيتين المتبقيتين، وهما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري. وبعد التصديق مؤخراً على جميع الاتفاقيات والمعاهدات الأساسية التسع لحقوق الإنسان، تتعهد فيجي بتنفيذ أحكامها على الصعيد الوطني.
140-3[3]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-2.
140-4[4]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-2.
140-5[5]	مقبولة	
140-6[6]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-2.
140-7[7]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-2.
140-8[8]	أحيط بها علماً	سحبت فيجي، عقب الاستعراض الدوري الشامل لحالتها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، تحفظها على المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب في 28 كانون الثاني/يناير 2020. وتكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-2 فيما يتعلق بموقفها من التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب.
140-9[9]	مقبولة	
140-10[10]	مقبولة	
140-11[11]	أحيط بها علماً	سحبت فيجي تحفظها على المادة 1 من اتفاقية مناهضة التعذيب في 28 كانون الثاني/يناير 2020، وستنظر في سحب التحفظات المتبقية في المستقبل.
140-12[12]	مقبولة	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-11.
140-13[13]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-11.
140-14[14]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-11.
140-15[15]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-11.
140-16[16]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-11.
140-17[17]	مقبولة	

التوصية	موقف فيجي	التعليقات
140-18[18]	مقبولة	
140-19[19]	مقبولة	
140-20[20]	مقبولة	
140-21[21]	مقبولة	
140-22[22]	مقبولة	
140-23[23]	أحيط بها علماً	تتضمن المادة 26 من دستور فيجي أحكاماً قوية لمكافحة التمييز، بما في ذلك أشكال التمييز المتقاطعة على أسس مختلفة منها نوع الجنس والميل الجنسي والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني. وتتجسد هذه الأحكام أيضاً في تشريعاتنا المتعلقة بالعمالة. وفيما يتعلق بالعنف الجنساني أو أي نوع من العنف ضد أي شخص، توجَّه إلى الجناة تهم تتوافق وخطورة أفعالهم بموجب القانون الجنائي لفيجي.
140-24[24]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-25[25]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-26[26]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-27[27]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-28[28]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-29[29]	أحيط بها علماً	تجري فيجي في الوقت الراهن مراجعة لخطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة، ستشمل أيضاً المسائل المتعلقة بالقضاء على العنف ضد المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين. وتكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-30[30]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-23.
140-31[31]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-29.
140-32[32]	مقبولة	
140-33[33]	أحيط بها علماً	هذه التوصية غير واضحة فيما يتعلق بالزيارة الخاصة المشار إليها التي قام بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.
140-34[34]	مقبولة	
140-35[35]	مقبولة	لا تقيد قوانين فيجي عمل النقابات العمالية أو المدافعين عن حقوق الإنسان. فبإمكان جميع النقابات العمالية والمدافعين عن حقوق الإنسان العمل بلا خوف من الترهيب أو الانتقام.
140-36[36]	أحيط بها علماً	يكفل دستور فيجي لجميع الفيجيين الحق في التجمع السلمي والتظاهر والاعتصام وتقديم الالتماسات وحرية تكوين الجمعيات.
140-37[37]	أحيط بها علماً	حرية التعبير وتكوين الجمعيات مكفولة بموجب دستور فيجي. ويتماشى أي تقييد لهذه الحرية مع المعايير والممارسات المقبولة دولياً.
140-38[38]	مقبولة	

التوصية	موقف فيجي	التعليقات
140-39[39]	أحيط بها علماً	لدى فيجي أحكام دستورية قوية بشأن حرية الرأي والتعبير والنشر. وتخضع قوانين فيجي بشأن وسائط الإعلام للأحكام الدستورية ذات الصلة.
140-40[40]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصيات من 140-35 إلى 140-39.
140-41[41]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصيتين 140-36 و140-39.
140-42[42]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصيتين 140-36 و140-39.
140-43[43]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصيتين 140-36 و140-39.
140-44[44]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصيتين 140-36 و140-39.
140-45[45]	مقبولة	
140-46[46]	مقبولة	
140-47[47]	أحيط بها علماً	منذ عام 2013، خضعت فيجي لإصلاح تشريعي قوي يرمي إلى معالجة المسائل المتعلقة بالتمييز ضد المرأة في مجال العمل في القطاعين العام والخاص. ويتضمن دستور فيجي أيضاً أحكاماً قوية لمكافحة التمييز تجسدت أيضاً في قانونها المتعلق بالعمالة.
140-48[48]	أحيط بها علماً	لدى فيجي سجل ما فتئ يتحسن في مجال مشاركة المرأة في الحياة السياسية، وهي دولة رائدة إقليمياً في هذا الصدد. فقد ترشحت 56 امرأة للانتخابات في عام 2018، وهو ما يمثّل 23,8 في المائة من مجموع المرشحين، مقابل 18 في المائة في عام 2014. وانتُخب منهن عشر نساء، أي 19,6 في المائة من مجموع أعضاء البرلمان، مقابل 16 في المائة في عام 2014. وبصرف النظر عن تغيير المواقف والإصلاحات القانونية التي تقودها حكومة فيجي، يسمح النظام الانتخابي في فيجي بالتمثيل النسبي من خلال قائمة مفتوحة أفضت إلى انتخاب أكبر عدد من النساء كأعضاء في البرلمان في تاريخ وطننا.
140-49[49]	أحيط بها علماً	ستأخذ فيجي هذه التوصية في الاعتبار في المستقبل.
140-50[50]	مقبولة	
140-51[51]	مقبولة	
140-52[52]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-49.
140-53[53]	أحيط بها علماً	تكرر فيجي تعليقاتها بشأن التوصية 140-49.
140-54[54]	مقبولة	
140-55[55]	أحيط بها علماً	ستأخذ فيجي هذه التوصية في الاعتبار في المستقبل.

6- ويَسُرُّ فيجي أن تعلن أنها قبلت 20 توصية وأحاطت علماً بـ 35 من التوصيات الـ 55.
وبالتالي، فقد قبلت فيجي 207 توصيات من مجموع 242 توصية.

Notes

[1] Ratify the Kampala amendments to the Rome Statute on the crime of aggression, and review its national legislation in order to ensure full alignment with the Rome Statute (Liechtenstein).

[2] Ratify the Optional Protocols to the core human rights instruments the State has acceded to (Ukraine).

[3] Ratify the Optional Protocol 1 and Optional Protocol 2 to the International Covenant on Civil and Political Rights (Armenia).

[4] Ratify the Optional Protocol to the Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination against Women and the optional protocols of the International Covenant on Civil and Political Rights (Germany).

[5] Ratify the Second Optional Protocol to the International Covenant on Civil and Political Rights (Slovenia).

[6] Step up its efforts for the prevention of torture, particularly by ratifying the Optional Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (Switzerland).

[7] Ratify the Optional Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (Denmark).

[8] Adopt a definition of torture in line with the international legal framework as well as ratify the Optional Protocol to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (Mexico).

[9] Ratify all Optional Protocols to the Convention on the Rights of the Child in order to improve the implementation of the rights of the child in all settings (Croatia).

[10] Ratify the two Optional Protocols to the Convention on the Rights of the Child signed by Fiji in 2005, and consider becoming a party to the third Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on a communications procedure (Seychelles).

[11] Withdraw signatory reservations to the Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (Ukraine).

[12] Consider the withdrawal of its reservations to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, particularly relating to the definition of torture (Armenia).

[13] Withdraw its reservation to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (New Zealand).

[14] Withdraw all its reservations to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment and intensify its effort to prevent torture in all settings (Germany).

[15] Withdraw the reservations to the Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment (Italy).

[16] Withdraw all reservations to the Convention against Torture (Liechtenstein).

[17] Consider the ratification of the ILO Domestic Workers Convention no. 189 (Philippines).

[18] Ratify and implement the ILO Protocol of 2014 to the Forced Labour Convention, 1930 (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).

[19] Ratify the Convention against Discrimination in Education, as recommended by UNESCO (Serbia).

[20] Ensure that national legislation does not grant immunity to those responsible for serious human rights violations (Costa Rica).

[21] Consider developing through stakeholder dialogue a National Human Rights Action Plan (Sri Lanka).

[22] Join the Code of Conduct regarding Security Council action against genocide, crimes against humanity or war crimes, as elaborated by the Accountability, Coherence and Transparency Group (Liechtenstein).

[23] Enact and implement a holistic Anti-Discrimination and Equality Law which, inter alia, includes provisions to comprehensively address the multiple and intersecting forms of violence and discrimination faced by the LGBTI persons (Portugal).

[24] Adopt comprehensive anti-racism and ethnic discrimination legislation, including a national action plan, and determinate racial/ethnic motives as aggravating circumstances in criminal legislation (Serbia).

[25] Adopt a comprehensive anti-discrimination or equality act and put in place public awareness-raising campaigns, which will address the issue of discrimination and stigmatization against LGBTI persons (Slovenia).

[26] Enact a holistic Anti-Discrimination and Equality Legislation to comprehensively address social discrimination faced by the LGBTI community (Iceland).

[27] Take more decisive action in adapting legislation, including prosecution and adequate punishment of the perpetrators of discrimination, hate speech and violence against lesbian, bisexual and transgender women (Montenegro).

[28] Legislate to address hate crimes against the LGBTI-community (Germany).

[29] Develop a national strategy on lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex persons, in collaboration with the lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex community, to guide its work in eliminating multiple and intersecting forms of violence and discrimination against lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex persons (Iceland).

[30] Take specific measures, including strengthening the legal framework, to eliminate discrimination, hate speech and violence against LBT women, including by prosecuting and adequately punishing perpetrators, and adopt awareness-raising measures to address stigma within society (Liechtenstein).

[31] Draft and implement an Action Plan to eradicate violence and discrimination based on sexual orientation and gender identity (Mexico).

[32] Consider conducting a national dialogue on climate change, bringing together all stakeholders and the public to outline priorities to mobilize domestic and global partners and align resources according to the country's most urgent needs (Marshall Islands).

[33] Ensure implementation of recommendations from the visit of the United Nations Office on Drugs and Crime to prevent, investigate, prosecute and punish acts of trafficking (Botswana).

[34] Continue its efforts to guarantee the exhaustive investigation and prosecution of the authors of trafficking in persons and take all necessary steps to guarantee the effective application of the National Plan of Action for the Eradication of Trafficking in Persons (Honduras).

[35] Adopt concrete measures to ensure that trade unions and human rights defenders are able to carry out their work, guaranteeing their freedom of expression, association, assembly and freedom of the press (Spain).

[36] Repeal all laws and policies that unlawfully restrict fundamental rights of freedom of expression, assembly and association, including sections of the Public Order (Amendment) Act, the Media Industry Development Decree, the Electoral Act 2014 and the Online Safety Act (Netherlands).

[37] Review decrees limiting freedom of expression and association, particularly the Media Industry Development Decree, the Essential National Industries (Employment) Decree and the Public Order (Amendment) Act (United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland).

[38] Take measures to permit lawful labor, political, and social protests, and to safeguard activists' and human rights defenders' rights to speak and peacefully assemble freely, without harassment, and unimpeded by inappropriately applied administrative impediments (United States of America).

[39] Take the necessary measures in order to revise the law on the development of the media (Albania).

[40] Review legislation that affects freedom of speech, particularly the Crimes Act, the Media Industry Development Decree and the Public Order Amendment Act, to bring them in compliance with Fiji's obligations under the International Covenant on Civil and Political Rights (Belgium).

[41] Enhance measures aimed at protecting and promoting freedom of expression and the right to peaceful assembly, including by removing any legal obstacle to the exercise of these rights (Brazil).

[42] Amend the Media Industry Development Decree, the Public Order (Amendment) Act and the sedition provisions of the Crimes Act, which restrict freedom of expression, the press and assembly (Denmark).

[43] Guarantee freedom of expression and opinion and freedom of the press, by ensuring respect for the rights of journalists and human rights defenders and reviewing the Media Industry Development Decree (2010) that punishes any journalistic publication against general interest or public order, in order to avoid abusive interpretations (France).

[44] Bring legislation on freedom of expression, assembly and association in line with international human rights standards, in particular, by repealing the "Media Industry Development Decree" 2010 (Germany).

[45] Increase public funds to guarantee in the case of natural disasters the right to food, health and water and sanitation, as well as the construction of shelters that take into account the particular needs of women (Paraguay).

[46] Consider introducing a universal basic income in order to better combat poverty and reduce inequalities, and improve the existing social protection system (Haiti).

[47] Strengthen temporary special measures so as to reduce the gender gap and systematically address the concerns and rights of women in the public and private spheres (Togo).

[48] Consider taking temporary measures, including the introduction of a minimum quota of at least 30 per cent of women candidates on the electoral lists of political parties, and facilitate the selection and training of women candidates for public office, in particular at the decision-making level (Bulgaria).

[49] Raise to 18 years the age of criminal responsibility and combat all forms of violence against children, including child labour and sexual exploitation (Italy).

[50] Take urgent steps to eliminate commercial sexual exploitation of children by ratifying the Optional Protocol to the Convention on the Rights of the Child on the sale of children, child prostitution and child pornography, activating the Inter-Agency Working Group on People Trafficking, and ensuring that the Inter-Agency Trafficking Task Force meets regularly and facilitates the implementation of the National Plan of Action to Eliminate Trafficking in Persons and Child Trafficking (Canada).

[51] Finalize the adoption of the National Plan of Action to combat all manifestations of sexual exploitation of children and provide adequate human and financial resources for its implementation (Democratic Republic of the Congo).

[52] Raise the minimum age of criminal responsibility and make the necessary legal modifications so that children cannot be sentenced to life imprisonment (Paraguay).

[53] Bring the juvenile justice system fully into line with the Convention on the Rights of the Child by raising the minimum age of criminal responsibility to an internationally accepted level (Ukraine).

[54] Guarantee access to the participation and representation of ethnic minorities in the different instances of public and private life (Ecuador).

[55] Enrich the Immigration Act by incorporating special provisions for the protection of refugees and asylum-seeking children, and introduce provision of family reunification into the Act (Afghanistan).